أن تخيب توقّعاتنا نحن الإعلاميين

معن البياري

أتذكّره ذلك المساء في يونيو/ حزيران 1996، لمّا كلفني مدير التحرير (رحمه الله) بكتابة افتتاحية الصحيفة، بشأن فوز شيمون بيريز برئاسة حكومة إسرائيل في انتخاباتٍ لم تكن قد انتهت تماماً، وكانت النتائج الأولية لها والمؤشّرات المسبقة تُعطي «حسماً» لهذا الفوز. ولكن ما جرى، ثم أفقنا صباحاً عليه، أن شخصاً كان قد تزّعم حزب الليكود قبل نحو عامَين، اسمُه نتنياهو، هو من فاز، فصار رئيساً للحكومة. لم تكن الهواتف النقّالة، ولا مواقع التواصل الاجتماعي، ولا كانت قناة الجزيرة (أُطلقت بعد شهور). مثلت تلك الواقعة ما يشبه درساً، عنوانُه أن نحترس، نحن الصحفيين، من الانشغال بتوقّعات تتعلق بحدثٍ مستجدٍّ أو طارئٍ أو سيّار، بل أن نحذَر من بناء سيناريوهاتٍ ستمضي إليها وقائع متتابعة. ولكن ما يحدُث أنّنا (نحن الصحفيين وأهل الإعلام) يُغرينا أن نخبر الناس بما سيحدُث، بالذي نعرفُه ولا يعرفه الجمهور العام، فيما شغلُنا الأساس، والمركزي، أن نأتي للناس بالأنباء التي جرت ووقعت، وبالتعليق عليها وإضاءتها. يُغرينا أن نقول على الشاشات، وأن نكتُب، عمّا سيكون، وعن الذي سيفوز في انتخابات تجري الأسبوع المقبل، ونتوقّع من سيفوز في انتخابات أميركية بعد شهور. وإذا «زبَط» الحال، وحدَث ما قلناه أو رجّحناه، قد نزهو بهذا، ونستعرض قدراتِنا على الاستكشاف وقراءة المستجدّات. وحتى لا يظنَّ واحدٌ أنّنا منجّمون، ونُزجي الكلام على عواهنه، نوضح أن هذا غير صحيح، فنحن نبني قراءاتنا وتوقّعاتنا بناءً على معطيات قائمة واستطلاعات رأي وازنة. وعندما لا «يزبُط» ما نأتي به لا نعتذر أو نصارح جمهورنا بأننا أخطأنا، وبأن هذه أسبابنا في هذا.

شبه الإجماع الواسع الذي كنّا عليه، نحن الصحافيين مع غيرنا في أوساط سياسية واسعة، بشأن انتخابات الجمعية العامة (البرلمان) في فرنسا، أن «التجمّع الوطني»، عنوان اليمين المتطرف في البلاد، سيتصدر نتائج هذه الانتخابات، وإنْ لن يحقّق الأغلبية المطلقة، لكنه سيتمكّن، مع حلفائه، من تشكيل الحكومة ورئاستها. زوّدتنا بهذا التوقّع الذي أطنبنا في إشاعته، والنشر عنه، أخباراً وتقارير وتحليلات، أولاً نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي الشهر الماضي، والتي أحرَز فيها اليمين الفرنسي (وأمثالُه في غير بلد) نتائج «مخيفة»، ما جعل الرئيس ماكرون يُسارع إلى حل البرلمان والدعوة إلى الانتخابات المبكّرة التي كانت توقّعاتنا لها أن تنتهي إلى صعود رئيس «التجمّع الوطني»، جوردان بارديلا (29 عاما) إلى الحكومة الفرنسية.

... فاجأنا تحالفُ اليسار أنه من تصدّر نتائج الاقتراع الفرنسي، فخيّبَ ما أنفقنا فيه وقتاً وفيراً عن «خطر» اليمين المتطرّف الذي سيتسلم دفّة السلطة التنفيذية في بلد الأنوار. لم نتذكّر أن ترامب كان قد فاجأنا لمّا صار رئيساً للولايات المتحدة، وكانت منافسته هيلاري كلينتون تتقدّم عليه في استطلاعات الرأي وتوقّعات الصحافة. ربما ساهم في ثقتنا الزائدة تلك أن التوقّعات المحسومة بشأن انتخابات مجلس العموم البريطاني «زبطت»، عشيّة الجولة الثانية من الانتخابات الفرنسية، فقد كان كل القول إن حزب العمّال سيُحرز فوزاً ساحقاً على حزب المحافظين، وسيتولى الحكومة ورئاستها منفرداً، وهو ما صار.

بين انتخابات بريطانيا وفرنسا البرلمانيتين، حسم الإيراني الإصلاحي مسعود بزشكيان انتخابات الرئاسة في بلده، بعد صعوده إلى جولة ثانية، هزم في الأولى ثلاثة كان منهم المرشّح المحافظ المتشدّد، محمد باقر قاليباف، والذي ذاع، في أوساط عريضة بيننا، نحن الإعلاميين، أنه المرجّح رئيساً. ولم يكن بزشكيان بين من تداولت فيهم تخميناتنا بشأن الجولتين، سيّما أن حملة الرجل الانتخابية كانت باهتة نوعاً ما، وسيما أيضاً أنه بالكاد سُمح له بالترشح.

ماذا لو تخفّفنا، نحن أهل الصحافة والإعلام، من حكاية السيناريوهات والتوقّعات، وانشغلنا بشغلنا الأساس. وإذا أغرتنا تلك القصة فلنا أن «نتشاطر» بشأن انتخابات موريتانيا، وقد فاز الرئيس الذي حسمنا نتيجته سلفاً، وكذا انتخابات عربية مثيلة لها، سابقة ولاحقة.

البديل السياسي الغائب بالعراق

أحمد سعداوي

كان من الواضح، عقب إطاحة الاحتلال الأميركي بنظام صدّام حسين في 2003، أنّ المجتمع العراقي لم يكن يملك أرضية صلبة في النشاط السياسي الحرّ، والتعامل مع أخلاقيات العمل السياسي المجتمعي، والتنافس بين التيّارات المُختلفة، وفلسفة العمل السياسي برمّتها. ذلك كلّه، بسبب غياب النشاط السياسي الحقيقي والحياة السياسية الحرّة في 45 عاماً، منذ إسقاط النظام الملكي في 1958 بيد العسكر.

كان هناك رأي يعتقد بضرورة العمل بحكومة مُؤقّتة عراقية تتعاون مع سلطة الائتلاف المدني لقوات الاحتلال، من أجل فرض الأمن والسيطرة في البلاد، وتهيئة الأرضية النفسية لتقبّل التحوّل الكاسح، الذي حصل، والمضي في مرحلة انتقالية تساعد في نشر أدبيات العمل السياسي الديمقراطي الجديدة. إلّا أنّ عاملَين ألغيا فكرة من هذا النوع. الأول بروز أعمال المقاومة المسلّحة، السنيّة والشيعيّة، ما جعل الأوضاع مُضطربة، ولا تشجّع على فترة انتقالية طويلة بإدارة مباشرة من قوّات الاحتلال. الثاني انتشار شائعة أنّ الأميركيين حينما يَضجرون سيعيدون نظام «البعث»، ويسلّمونه السلطة في البلاد ويغادرون. وهذه الشائعة كانت منتشرة بقوّة بين صفوف البعثيين السابقين، والمقاومين المتحالفين مع تنظيمات إرهابية، مثل تنظيم التوحيد والجهاد (أبو مصعب الزرقاوي).

وهي، أيضاً، شائعة كانت منتشرة في الأوساط السياسية والدينية الشيعيّة، جعلتها تشكّك بإخلاص الأميركيين للاتفاقات المبدئية التي في ضوئها أُسقط نظام صدّام حسين. وكان هناك دفع لتسليم السلطة للعراقيين عبر انتخابات عامّة. وهو الأمر الذي تحقّق لاحقاً، ما جعل 2005 سنة عجيبة، فتحت طائلة التفجيرات والعمليات الانتحارية والمواجهات بين الميليشيات الشيعيّة والأميركيين. شهدت سنة 2005 ثلاث عمليات اقتراع عام، انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية (30 يناير/ شباط)، ثمّ الاستفتاء على الدستور (15 أكتوبر/ تشرين الأول)، وأخيراً الانتخابات البرلمانية (15 ديسمبر/ كانون الأول)، ولم تمرّ أيام الاقتراع من دون حوادث إرهابية راح فيها ضحايا عديدون. كان واضحاً أنّ الثقافة السياسية وفهم الآليات الديمقراطية لم يكونا قد ترسّخا بعد، وأنّ الشعب العراقي لم يكن مهياً لاتّخاذ قرارات مصيرية، في أجواء كانت تنذر بالحرب الأهلية، وتقاطع الإرادات والولاءات، واستمرار تردّي الأوضاع الأمنية والخدمية، والشعور العام بالتهديد. في تلك الأجواء، خرج على شاشات التلفزيون رجلُ دين شيعي ينتمي لواحد من التيّارات السياسية، وأفتى أنّ من لم ينتخب القائمة التي ينتمي إليها عليه أن يُعدَّ لله جواباً يوم القيامة. وظهرت ملصقاتٌ على الجدران، ومنشورات عديدة مُتطرّفة تَعِدُ بالويل والثبور وبعذاب جهنم لمن لا ينتخب. خارج هذه الأصوات كان موقف مرجعية النجف مُؤيّداً لتوجه الناخبين إلى صناديق الاقتراع. وعلى حدّ رأي بعض الباحثين، ظلّت المرجعية مع كلّ محطّة من انتقال السلطة من المُحتلّ إلى أيدي العراقيين، تمارس دور الوسيط، الذي تمثّله في الظروف الاعتيادية مُنظّمات المجتمع المدني، التي كانت غائبة وغير فاعلة في تلك الأوقات. بالإضافة إلى هاجس تركيز السلطة في أيدي التيّارات الشيعيّة الإسلامية في أقرب وقتٍ ممكن، وعدم إتاحة المجال للأميركيين، كي يخلقوا تيّارات شيعيّة مُضادّة، علمانية وليبرالية بالضرورة.

في آخر تجربتَين انتخابيَّتَين تخلّت مرجعية النجف عن دور الوسيط المباشر. فهل اكتسب العراقيون خبرة سياسية كافية لفهم آليات العمل السياسي بشكل دقيق من دون وساطة المؤسّسات الدينية أو دعايات الأحزاب الإسلامية التي تُوظّف الدين في خطابها للجمهور العام؟ في الحقيقة، استمرّ استثمار الدين والرموز الدينية، لأنّ التيّارات السياسية بلا برامج واضحة، والمُتغيّر الأساسي الذي يشير إلى زيادة الخبرة السياسية عند العراقيين هو شعورهم بإفلاس هذه التيّارات، وانتفاء وجود بديل قوي حتى اللحظة، ما دفع غالبيتهم إلى العزوف عن التصويت في يوم الاقتراع، كما حدث في انتخابات 2021.

الإعلام مُحرِّض أم ضحيّة؟

فاطمة العيساوي

هل يتحمّل الإعلام التقليدي مسؤولية تلميع صورة اليمين المُتطرّف وتطبيع خطابه؟... في الغرب، حيث يتقدّم اليمين المُتطرّف في مختلف أشكال الانتخابات ليدخل المؤسّسات السياسية من بابها العريض، تمكّن مروّجو الخطاب الإقصائي لهذا اليمين المُتطرّف من التسلّل إلى الإعلام التقليدي من بابه العريض أيضاً، بعدما كان الإعلام الحديث ملعبه الرئيس، طارحاً نفسه حاميَ الهُويّات «الصافية» من تدخّل «الغريب».

في فرنسا، حيث حلّ اليمين المُتطرّف أولاً في الجولة الأولى للانتخابات العامة، تسلّل خطابه عبر البرامج الحوارية من باب حرّية التعبير والنقاش العام. هل تشمل هذه الأخيرة حرّية التعبير عن الآراء والقوالب العنصرية أو الإقصائية للآخر؟ وهل من الممكن، في المقابل، طمس هذه الآراء رغم أنّها جزء من النقاش العام؟... في فرنسا، حُمِّلت القنوات الخاصّة واسعة الانتشار مسؤولية إخراج أصوات اليمين المُتطرّف من قوقعة مواقع التواصل الاجتماعي إلى «شرعية» الإعلام التقليدي واسع الانتشار، ليصبح الخطاب عادياً، أي أنّه جزء من النقاش في حلبة الأفكار، ممّا قاد إلى «تعميم» هذا الخطاب الشعبوي أو إدماجه في المجال العام بعدما كان محصوراً في فوضى مساحات التواصل الاجتماعي وهامشيّتها. يُغذّي هذا التعميم ويتغذّى من الصورة النمطية عن الإعلام العمومي الفرنسي بأنّه مُنحاز لليسار وللنُخَب، وأنّ ثمّة قطيعة بينه وبين الشارع وهمومه. في الولايات المتّحدة، التي تعيش هاجس عودة الشعبوي دونالد ترامب إلى الحكم، رغم إنجازات اقتصادية مُهمّة لفريق الرئيس الحالي الديمقراطي جو بايدن، حُمّل الإعلام الليبرالي مسؤولية هذا التعميم عبر إعطاء مساحات واسعة لمؤيدي ترامب لاستعراض عمق كراهية خطابهم والخطر الذي يشكلونه على مؤسّسات الدولة ونظامها الديمقراطي. يقول أحد هؤلاء، في تحقيق نشرته صحيفة الغارديان البريطانية، إنّ تركيز الإعلام على اليمين المُتطرّف شكّل أحد أبرز إنجازات الحملة من دون التخطيط للأمر. «أعتقد، وهو أمر غريب، أنّ اليسار قد يُريدنا سرّاً أن ننجح»، يُعلّق الأخير.

يصعب الجزم أنّ إعطاء مساحات واسعة لتغطية خطاب اليمين المُتطرّف ومؤيّديه في الإعلام التقليدي يقود بالضرورة إلى تعزيز شعبيتهم باعتبار أنّ قاعدتهم الشعبية لن تتأثر بالتغطية الإعلامية لهم، كما أنّ الناخبين المُتردّدين لن ينحازوا بالضرورة لهم من دون دوافع قوية، غالباً ما تكون شخصية. كما أنّ الصحافة معنية ومسؤولة عن تمثيل أصوات الجميع، بما في ذلك فهم دوافع هذا التصويت عند هذه الفئة بالذات. هل يعني ذلك منح هذه الأصوات منصّات للتعبير من دون دحض القوالب والأكاذيب التي تتخفّى وراءها، بشكل واعٍ أو من دون وعي؟ وهل يعني ذلك أيضاً الاستهزاء بالناخبين وقلّة ثقافتهم لإبرازهم وكأنّهم حالة مَرضيّة خاصّة مُستقلّة عن المجتمع وقيمه؟... حَشَدَ بعض الإعلام الفرنسي التقليدي قواه للتحذير من خطر وصول اليمين المُتطرّف إلى الحكم خلال آخر حملة انتخابية عبر تصوير غباء المُرشّحين، وعنصرية المُؤيّدين، وقلّة ثقافتهم. في الفيديوهات، التي انتشرت من الإعلام التقليدي إلى الجديد، نرى تعبيرات كراهية الآخر، الغريب، المُغترب والمسلم بشكل خاص، في أبشع أشكالها لدى مُؤيّدي التجمّع الوطني اليميني المُتطرف. يشبه هؤلاء إلى حدّ كبير مُؤيّدي ترامب في استحضار خطاب فوقيّة الأبيض، والتعبيرات شديدة العنصرية ضدّ السود بشكل خاص. إلا أنّ هذه الكراهية الشعبوية تمدّدت في بلد الأنوار، حيث التعليم متاح للجميع، ونظام الحمايات الاجتماعية يضمن الكرامة للجميع، ممّا يستدعي البحث عن جذورها خارج التحليل التقليدي للخلفية المجتمعية للناخبين المُؤيّدين.

يصعب تقبّل مشهد هذه العنصرية المُقذعة وكأنّها، كما في الحالة الأميركية، نتاج عزلة الناخب الأبيض المحروم من الرخاء الاقتصادي، كما من مُقوّمات العيش الكريم. هل يتحمّل الإعلام إذن مسؤولية «تعميم» أو «تطبيع» خطاب اليمين المُتطرّف عبر شرعنة خطاب قومي شعبوي يقوم على الترويج لخطر «الغريب»، المُعتدي على الهُويّة «الصافية» لأصحاب «الحقّ الأصلي» في المواطنة، باعتبارها أيضاً الردّ الطبيعي والمُتوقّع لنزق اليسار الراديكالي وشعبويته؟... عزّز انجذاب الإعلام التقليدي لما هو خارج عن المألوف كلّه شرعنة هذه التعبيرات، التي يراها بعضهم «أصيلة»، أي أنّها تعكس صفاء الشارع وعفويته في وجه الخطاب المتأنّق و«المنافق» للنخب ذات المصالح المتشابكة مع السلطة. هذا السعي خلف الغرائبية و«صفاء» الانتماء، على خطى الإعلام الحديث، أطلق العنان لكلّ التعبيرات العنصرية باعتبارها، ليست فقط إحدى مكوّنات النقاش العام، بل مِلْحُه. مساحات واسعة من التغطية الإعلامية مُنِحت مجّاناً لحملة ترامب، قبل انتخابه رئيساً للجمهورية عام 2016 وبعده، عبر التركيز على تغريداته وتقديمها نموذجاً جديداً للتواصل، قد يكون نوعاً من الثورة على الأنماط التقليدية للتواصل السياسي، في حين أنّها قدّمت في الحقيقة حالة دراسة للفظاظة وانعدام اللياقة المدنية في التواصل السياسي (incivility). قدّم الإعلام الليبرالي التعليقات العنصرية العنيفة التي أدلى بها مُؤيّدو ترامب في المهرجانات الانتخابية على أنّها مشهد ترفيهي تستوحي منه برامج الفكاهة السياسية. الأمر نفسه ينطبق على زعيم اليمين المُتطرّف البريطاني نايجل فاراج، وقد شكّلت عودته السياسية زعيماً لحزب إصلاح بريطانيا استقطاباً كبيراً للإعلام، الذي ركّز على تغطية حملته الانتخابية باعتبارها الأكثر خروجاً عن المألوف، الأكثر شعبوية وإثارة للعناوين البرّاقة في الصحافة. لم يمنع الأمر زعيم اليمين المُتطرّف البريطاني من شن حملة ضدّ الإعلام مُتّهماً وسائل واسعة الانتشار، منها هيئة الإعلام البريطانية العمومية (بي بي سي)، وصحيفة الديلي ميل اليمينية الشعبوية، والقناة الرابعة (تشانل فور)، بالتحيّز ضدّه بهدف إسقاطه. وكانت الأخيرة قد نشرت تحقيقاً حول عنصرية أفراد في الحملة الانتخابية لزعيم اليمين المُتطرّف، في حين ردّ الأخير باتهام القناة بفبركة التحقيق بهدف الإساءة لحظوظه الانتخابية.

في الاستفتاء على الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، نقل الإعلام البريطاني شهادات لمواطنين يشكون من «غزو» الأجانب بيئتهم، بما في ذلك استحالة الحصول على مساكن شعبية بسبب هذه المنافسة، وكذا بالنسبة لفرص العمل. لم يُحقّق الإعلام في صوابية هذه الادّعاءات التي شكّلت محور التغطية الإعلامية المعنية بالتقاط نبض الشارع. أظهرت الأرقام، ما بعد التصويت بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي، قصوراً في اليد العاملة في قطاعات حيوية، منها الزراعة والصحّة العامة، مع هجرة قسم كبير من الطاقم الطبي الأوروبي في المنظومة الصحية البريطانية لانتفاء الحوافز المالية، واستفحال ما سمّيت البيئة المعادية للأجانب في ظلّ حكم المحافظين.

حان الوقت للإعلام التقليدي ليطرح السؤال حول كيفية البحث عن أجوبة بديلة لكيفية التعاطي بمهنية وإنصاف (fairness) مع أحداث لا يمكن التعامل معها من خلال التعريفات التقليدية للمهنية من المنظور الغربي المعياري. يبدو هذا الإعلام، أكثر من أيّ وقت مضى، متخبّطاً في هذه المعركة، ولو أنّه في المنظور الشعبي يبدو المسؤول الأول عن هذه الأزمة، والمُتّهم الرئيس فيها.

(أستاذة جامعية لبنانية في لندن)

> هل يتحمّل الإعلام مسؤولية «تعميم» أو «تطبيع» خطاب اليمين المُتطرّف عبر شرعنة خطاب قومي شعبوي يقوم على ترويج خطر «الغريب»؟

كاريكاتير **عماد حجاج**

الانقسام والوحدة الوطنية الفلسطينية

حاتم رشيد

على امتداد تاريخها، شهدت الحركة الوطنية الفلسطينية انقساماً أخذ ملامحَ تناحرية في مرحلة مُبكّرة في خضمّ الصراع لمنع قيام دولة يهودية في أرض فلسطين. وعرفت الحركة الوطنية توافقاً اتصف بالمرونة أحيانا، وبالحدّة أحياناً أخرى، في الستينيات والسبعينيات، في إطار مُنظّمة التحرير. وقد ضعف عملياً هذا التوافق اعتباراً من الثمانينيّات التي عَرَفت صدامات دموية. ومع ظهور حركة حماس، ساد توافق مرن، واستمرّ إلى ما بعد بروز السلطة الفلسطينية في التسعينيّات. لكنّ الفشل التام لاتفاق أوسلو (1993) في تحقيق الحدّ الأدنى من المكاسب الوطنية، بل أدّى إلى تعميق الاحتلال الاستيطاني للضفّة الغربية وتعميمه، وسّع الهُوَّة بين القوى الأكثر تأثيراً، وهما حركتا فتح وحماس. ووصل تعارض هذه القوى إلى ذروته في الصدام المُسلّح في عام 2007، الذي أسفر عن انفراد «حماس» بإدارة قطاع غزّة. ومنذ ذلك التاريخ، تكرّس انقسام جغرافي مُعزِّزاً انقساماً منهجياً بين الحركتين، وهما أكثر قوّتَين فاعلتَين أهمّية، ثم لم تفلح وساطات ومحاولات عربية ودولية في بناء جسم وطني يضمّ القوتَين معاً، فمن مكّة إلى الدوحة والجزائر وموسكو وصنعاء وغيرها، ظلّت حالة الانقسام على ثباتها.

والحال أنّ التوفيق بين الطرفَين في غاية الصعوبة. وتبدو حظوظ ائتلاف الطرفَين في إطار مُنظّمة التحرير في المدى المنظور معدومة أو ضئيلة جدّاً، بالنظر إلى اختلاف المرجعيات والتحالفات والبرامج والوسائل. التحالفات العربية والإقليمية متعارضة، والوسائل ببعدها الاستراتيجي متعارضة، إذ بينما تغرق السلطة في مفاوضاتٍ شكليةٍ وعبثيةٍ منذ عقود، وتلتزم بالتنسيق الأمني مع إسرائيل، فإنّ «حماس» تؤمن وتمارس الكفاح المُسلّح. وموقف كلّ منهما متباين بشأن دولة فلسطينية في الضفّة والقطاع، ويخلق الانفصال الجغرافي بين الضفّة والقطاع صعوبةً إضافيةً مُعزِّزة بنشوء سلطتَين مُتخاصمتَين. ومع العدوان الإسرائيلي المُتوحّش على قطاع غزّة، ازداد الأمر تعقيداً بسبب موقف السلطة الفلسطينية من هذه الحرب الوحشية. وبكلّ أسف، تحمّل السلطة، وبلسان رئيسها، «حماس» مسؤولية الكارثة المُطبقة على قطاع غزّة. وهو اتّهام يَرقى إلى حدّ تبرئة إسرائيل، التي يُدين عدوانها العالم بأسره، بمن في ذلك الهيئات العدلية الدولية. ومن هنا، يمكن تقدير ضرر هذا الاتهام، معنوياً وسياسياً، وهو معول هدم جديد لآمال تحقيق وحدة وطنية.

في ظلّ هذه المعطيات، ما هو المخرج الممكن والمجدي؟... تنبع الإجابة من أنّ الوحدة باتت مُتعذّرة. ومن ناحية أخرى، الشعب الفلسطيني تحت ضغط أثقال رهيبة لا تبيح له هدر فرصة التأثير في تقرير مصيره. والحال أنّ الشعوب وحركات التحرّر لا تعرف الإجماع، ويندر أن تتآلف أغلبية مطلقة في سياقات تاريخية مُعقّدة. ويُقدّم التاريخ عِبَراً مفيدة لحالات تحقّقت فيها وحدةٌ قسريةٌ بالعنف أو بالإكراه والتهديد، أو حتّى بالخداع. التعدّدية الفكرية والسياسية تميّز المجتمعات الإنسانية التي تُصبح أكثر وضوحاً مع نضجها وتطوّرها. المخرج المتاح اليوم بناء تحالف وطني بموازاة منظّمة التحرير، وتعبيرها العملي مُمثّلاً في السلطة الفلسطينية. ليس هذا التحالف بديلاً من منظّمة التحرير، ولا يطرح نفسه ممثّلاً شرعياً وحيداً، وهو ادّعاء لم يعد بمقدور أحد تبنّيه، لأنّه لا يتّفق ومعطيات الواقع الملموس. يضمّ التحالف الوطني المنشود أساساً قوى المقاومة المشتبكة والفاعلة، والتنظيمات الشعبية، والشخصيات الوطنية المُستقلّة. وإضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي، فإنّ نِسَباً وازنةً في «فتح» مُرشّحةٌ لتكون عنصراً أساسياً في هذا التحالف. لم يعد مقبولا التعلّق بأمل وحدة وهمية بين الإضداد. لذا، من المجدي فضّ حالة الاشتباك السياسية العقيمة بين قوى متناقضة جذرياً، والانتقال إلى صيغة عملية تتوازى فيها القوى المتنافسة، والمتناقضة سياسياً.

تتحمّل قوى المقاومة، وخصوصاً «حماس» و«الجهاد الإسلامي» مسؤوليةً خاصّة في بناء تحالف وطني. وهذا يقتضي نبذَ التردّد والارتباك، وأن تمتلكا الجرأة لكسر الحلقة المفرغة التي تأسر وتحاصر خياراتهما السياسية. إعلان تحالف وطني قطباً وطنياً مركزياً ليس تخويناً لأحد، بقدر ما هو تنافس سياسي مُبرَّر في خدمة الأهداف الوطنية، وفي تصويب شديد الإلحاح لمشهد وطني لا يوحي بالثقة وباعث على القلق، وتقليل للضرر الناجم عن مزاعم التمثيل والقيادة، التي لا تملك القوى القائمة مُنفردةً، بما فيها السلطة، القدرة على تحمّل تبعاتها ومسؤولياتها.

(كاتب من الأردن)

> بروز تحالف وطني قطباً ثانياً في المشهد الوطني هو تصويب لخللٍ مُعطِّلٍ

ازدهار الأوطان بأهلها ولأهلها... وسورية ليست استثناء

عبد الباسط سيدا

ممّا يميّز السلطات الاستبدادية ويجمع بينها أنّها، بصورة عامّة، تركز على البعد الجغرافي ولواحقه في مفهوم الوطنية، وتهمل الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والعلمية البحثية، وغيرها. فالوطنية في ما يخص السلطات المعنية فحواها الإخلاص للأرض، والتضحية في سبيلها، وزراعتها، وإقامة الصروح العمرانية عليها، والولاء المطلق للقيادة، بغضّ النظر عن طبيعة تلك القيادة، وعن مدى إخلاصها للوطن وأهله، وعن حدود استعدادها لتقديم كشف الحسابات بصورة دورية لتكون جاهزة للمساءلة والمحاسبة. لا تعرف الأنظمة الاستبدادية التزاماً بنتائج الانتخابات النزيهة التي لا بدّ من تنظيمها دورياً لتجديد الشرعية أو الإقرار بصورة سلمية بانتقالها إلى قوّة، أو قوى، سياسية أخرى كانت في المعارضة، واستطاعت عبر برامجها وممارساتها المقنعة كسب تأييد غالبية المواطنين. وفي حال عجزها عن تنفيذ وعودها، تخضع هي الأخرى للمساءلة والمحاسبة، وتدفع الضريبة عبر خسارتها للحكم لصالح قوى سياسية جديدة. فالوطنية لا تقتصر على مُجرّد التغنّي بالشجر والحجر، وإنّما تشمل، بالدرجة الأولى، النظام السياسي الذي يحقّق العدالة للبشر، ويفتح آفاق مستقبل أفضل أمام الجيل الشاب، والأجيال المُقبلة، وذلك برفع مستوى التعليم عبر إبعاده عن توجّهات الأيديولوجيات الشعبوية التعبوية، والاستفادة من أحدث النظريات والتجارب التربوية، وإزالة العقبات التي تحدّ من تقدّم البحث العلمي، ليتمكّن من مواكبة التحدّيات المعاصرة.

مناسبة هذا الحديث عن مفهوم الوطنية وأبعاده ودلالاته حرص بشّار الأسد في مختلف المناسبات على اتهام الثائرين على حكمه المُستبدّ الفاسد المُفسد باللاوطنية، وخيانتهم الوطن، حتّى إنّه في مناسبةٍ تهجّم على نجاحات السوريين، ولا سيما الطلبة في الخارج، واعتبرها فشلاً باعتبار أنّ أصحابها قد تركوا الوطن أو فرّوا، بحسب وصفه، إلى الخارج، من دون أن يُكلّف نفسه عناء السؤال عن الدوافع وراء خروجهم وتحمّلهم عذاب الهجرة وضرائبها، ولكنّهم أثبتوا، بتفانيهم وصبرهم وإصرارهم، أنّهم يمتلكون قابلية النجاح والتفوّق إذا ما توفرت لهم الشروط المناسبة، وهي الشروط التي كانت غائبة في وطنهم نتيجة القمع المتوحّش والفساد المزمن الشره. من جهة أخرى، يتّهم بشّار معارضيه، الرافضين حكمه المافياوي المستبدّ الشهير بالتصفيات، بالارتباط بالأجنبي. وحتّى يُعطي صورة مقبولة عن ذاته وسلطته أمام الأوساط الدولية، يُعلن قبوله المعارضة الوطنية، المتماثلة مع معارضة الجبهة الوطنية التقدّمية المُدجّنة. ويتجاهل بشّار، بخبث ساذج، حقيقة أنّه هو الذي فتح أبواب الوطن أمام الروسي والإيراني وأذرع الأخير من مليشيات حزب الله والزينبيين والفاطميين، وفصائل الحشد الشعبي العراقي، وحزب العمّال الكردستاني، الأمر الذي أدّى إلى تدخّل الإسرائيلي والأميركي والتركي. كما أنّه يصمت إزاء دور سلطته في إغراق البلاد بالمُتطرّفين الإرهابيين حينما أخرجهم من السجون، وعاد إلى دفاتره ودفاتر والده القديمة ليستثمر في «حلفاء الأمس»، وذلك بالتنسيق مع الراعي الإيراني. من جهة أخرى، يُصرّ بشّار الأسد على إطلاق اسم المؤامرة على ثورة السوريين، ليُسوّغ لنفسه الحرب الضروس التي أعلنها عليهم، وكلفت أكثر من مليون سوري، إلى جانب عدد مماثل من المصابين والمُعتقلين والمُغيّبين، بالإضافة إلى ملايين المُهجَّرين. هذا فضلاً عن التدمير الحاقد الذي كان بسلاح الأسد والروس و«محور المقاومة»، وهو التدمير الذي شمل جميع القطاعات الخاصّة بالمدنيين، واستُخدمت فيه سائر أنواع الأسلحة، بما فيها الطيران والصواريخ البالستية والأسلحة الكيماوية، هذا فضلاً عن التصفيات الوحشية لعشرات آلاف من السوريين في السجون وأقبية المخابرات.

لا تقتصر الوطنية على الحُبّ الرومانسي للأماكن والتراب والماء والمناظر الطبيعية والحجر، رغم أهمية ذلك كله، وإنّما تشمل أيضاً حبّ أهل الوطن، وتتضمّن الحرص على تحقيق العدالة المجتمعية والاقتصادية، وطمأنة كلّ الانتماءات المجتمعية من دون أيّ تمييز أو استثناء، وتوفير الفرص أمام الشباب ليتمكّنوا من الإسهام في نهضة مجتمعهم وتطوير وطنهم. أمّا أن تُختزل الوطنية بالالتزام بما تفرضه سلطة لا شرعية أصلاً، تحرم مواطنيها من كلّ الحقوق، فهذه وطنية كسيحة، مفصّلة على مقاس السلطة الأسدية، وممثلها الراهن بشّار الأسد.

... تتعارض الوطنية بالمطلق مع أيّ حديث عن هندسة التجانس، والانسجام المجتمعي. وهذا فحواه أنّه ليس من حقّ مَن لا يعطي أيّ اعتبار أو اهتمام لمعاناة السوريين القاسية في مخيمات اللجوء، بل يفرح شامتاً لحملات العنصرية التي يتعرّضون لها، ويطالب المجتمع الدولي برشوة في مقابل الالتزام بالقبول بعودة المهجّرين السوريين الذين يتجاوز عددهم عدد المقيمين حالياً في الوطن. ليس من حقّ هذا الشخص التحدّث في الوطنية الجاذبة، التي يتطلّع نحوها السوريون، لأنّ حديثه في الوطنية لا يتجاوز حدود الوطنية العنصرية التي يستقوي منظّرها بأيّ كان من أجل البقاء في السلطة.

أمّا خطابات بشّار الأسد الإنشائية في موضوع الوطنية فتُذكّرنا بخطاباته عن السيادة وأهمية المحافظة عليها، وهو منْ أدمن الصمت تجاه الانتهاكات التي تتعرّض لها السيادة السورية صيفاً وشتاءً، بل في مدار الساعة. وحتّى لو سايرناه، في تعريفه لمفهوم الوطنية بالمحافظة على أرض الوطن، لوجدنا ثغرات كبيرة، لا يمكن تغطيتها بمماحكات عقيمة. فالجولان السوري المُحتلّ منذ 1967 ما زال يخضع لالتزامات اتفاقية فكّ الاشتباك التي عقدها والده حافظ الأسد مع هنري كيسنجر عام 1974. أمّا الجزر الإماراتية التي احتلّتها إيران عام 1971، فما زالت خاضعة للاحتلال الإيراني في عهد نظام «وليّ الفقيه» راعي «محور المقاومة»، رغم أنّها، وفق عقيدة حزب البعث، التي يريد بشّار إحياءها، جزء من الوطن العربي. من الواضح أنّ ما يقصده بشّار الأسد بالوطنية التزام السوريين مُجدّداً بحدود المزرعة التي بنتها لهم السلطة الأسدية، ليكونوا مُجرّد أقنان في خدمة تلك السلطة ولحمايتها. وفي السياق ذاته، صرّح الأسد، في مناسبة أخرى، بأنّ الوطنية لا تعني الانتماء الجغرافي أو الارتباط بالأرض عن طريق الولادة والإقامة، وإنّما «الدفاع عن الوطن». وأردف، مستنداً إلى منطقه المعكوس المتناقض، «الوطن هو لمن دافع، ويدافع، عنه». وتكشف هذه الجملة المستور، وتلقي الضوء على المخطّط المُتّفق عليه، فالسوريون الذين أجبروا على الخروج نتيجة القتل والتجويع والتدمير باتوا «خونة الوطن» في منظور بشّار وبطانته. بناء على ما تقدّم، يُلاحظ أنّ تعريف الأسد مفهوم الوطنية يتوافق مع نزعة التحوير والتحريف التي يلوذ بها لقلب الحقائق رأساً على عقب. وما شجّعه، ويُشجّعه، على ذلك تيقّنه من عدم وجود إرادة دولية، خصوصاً من الولايات المتّحدة بإزاحته عن المشهد. وإنّما كلّ ما هو مطلوب منه لا يتجاوز حدود تغيير السلوك. وهذه عبارة غامضة، روّاغة، حمّالة أوجه، ولا تلزم صاحبها، أو المقصود بها، بأيّ إجراء ملموس في أرض الواقع. ونحن إذا تجاوزنا منطق بشار الأسد الهشّ وتبعاته، فسنجد أنّ الوطنية التي تنقذ السوريين هي الوطنية الجامعة التي تفتح الأبواب، أمام سائر السوريين من دون أيّ استثناء، وبغضّ النظر عن الانتماءات المجتمعية، والتوجهات السياسية، والمواقع الطبقية، وذلك ليتمكّن الجميع من المشاركة في تقرير المصير السوري العام، والإسهام في تحسين قواعد العيش المشترك بموجب عقد وطني جديد، يكون أرضية لدستور مدني عصري يُقرّ بحيادية الدولة تجاه جميع مواطنيها، وتضمن المقوّمات المطلوبة لتمكين الجيل الشاب والأجيال المُقبلة من العيش في الوطن بحرّية وكرامة، بُغية تسخير الطاقات كلّها في سبيل تقدّمه وازدهاره، والعمل على مدّ جسور الحوار الحضاري مع الجوار الإقليمي والمحيط العالمي، وذلك مقدّمة لتعاون بنّاء منتج يكون في مصلحة الجميع.

(رئيس سابق للمجلس الوطني السوري)

> أن تُختزل الوطنية بالالتزام بما تفرضه سلطة لا شرعية أصلاً، تحرم مواطنيها من كلّ الحقوق، فهذه وطنية كسيحة مفصّلة على مقاس السلطة الأسدية

الحرب المفتوحة قدر لا رادّ له

عيسى الشعيبي

نحن الآن في صيف شرق أوسطيّ بالغ السخونة والخطورة والصعوبة، إذ تجفّ الأعشاب في الحقول، وتنضج الثمار في الكروم، وتتدافع الذكريات الأليمة عن حروب سابقة نشبت في الصيف. وعلاوة على ارتفاع درجات الحرارة في هذا الموسم الطويل، ترتفع أيضاً سقوف التوقّعات والاستدراكات والهواجس بحدوث ما لا تُحمد عُقباه، ليس في حالة الطقس والأنواء، وإنّما في فضاء المناخ السياسي العام، وفي الميدان، على أديم منطقة ذات قابلية مُفرطة للاشتعال عند أوّل عود ثقاب يُلقيه عابر سبيل عابث على هشيمها المشبع بالزيت الخام، والتربّص والاحتقان، أو يدّسه تحت برميل البارود دسّاس. في الذاكرة الغضّة، وفي الملفّات ومُحرّكات البحث، نجد أنّ المعارك الكبرى والوقائع الحربية التاريخية جرت في فصل الصيف، ولا سيّما في يونيو/ حزيران، الذي شهد عدوان الخامس منه عام 1967، وفي السادس منه جرى قصف المفاعل النووي العراقي عام 1981، وفي السابع من شهر الحروب هذا كان اجتياح بيروت عام 1982، الأمر الذي يثير لدينا التحسّب الشديد حيال مُقبلات الأيام، ويُذكي الهواجس إزاء ما قد يحدث في هذا الصيف اللاهب، كما يَحِثّ بالضرورة على مدّ الأبصار إلى الأمام، لترقّب ما قد تحمله الأيام المُقبلات من متغيّرات.

والحقّ أنّ لكلّ حرب منطقها الخاص بها، ولديها ديناميّتها الذاتية المُتفرّدة، سيرورتها ومخاضها، وفوق ذلك سياقاتها، وليست كلّ الحروب تقع دائماً بتخطيط مُسبق، ولا تنشب جميعها عن سابق إصرار وتعمّد، لكنّها تحدث في واقع الأمر، تخرج عن السيطرة، تتوسّع وتتصاعد على نحو مفاجئ، رغم إعلان جانبيها أنّ لا رغبة لهما في الاشتباك، وأنّهما زاهدان في شرّ القتال، فيما يواصلان، في الوقت ذاته، الاستعداد لها على قدم وساق، في السرّ والعلن.

صحيح أنّ الأطراف المعنية بسؤال الحرب هذا تكبح جماح نفسها بمشقّة، وتتجنّب الوقوع في غواية الحرب الإقليمية الكبيرة، غير أنّ هذه الحالة لا تنطبق بالضرورة على دولة الاحتلال المُتحفّزة للانتقام وردّ الاعتبار، منذ فقدت هيبتها، وانكسر أنفها قبل تسعة أشهر ثقال، إذ باتت دولة المجانين تقف اليوم أمام خيارات استراتيجية، تراوح بين صعبة وصعبة جدّاً ومستحيلة، سواء تعلّق الأمر بصفقة تبادل الأسرى، الواقعة في دائرة الخيارات الصعبة، أو الاستمرار في حرب استنفدت أغراضها في غزّة، هذه الواقعة بدورها في نطاق الخيارات الصعبة جدّاً، أو اتصل الأمر بفتح جبهة غير مضمونة النتائج، وباهظة الكُلفة، في الشمال الخرب المُحترق، وهذه بعينها أم الخيارات المُستحيلة. فلا دولة الاحتلال الغارقة في رمال غزّة قادرة على فتح جبهة جديدة، قد تزيدها وهناً، وقد تقلع ما تبقّى من أنياب كلب موشي ديان المسعور جدّاً، ولا هي تستطيع العيش هكذا مردوعة مُثخَنة، تتعرّض لحرب استنزاف مديدة، ولتهديد متعاظم لبنيتها التحتية ومرافقها الحيوية وممتلكاتها الاستراتيجية، الأمر الذي سيُنزلها، والحالة هذه، على ركبتيها في نهاية مطاف قصير.

وعليه، من المنطقي الاعتقاد أنّه إذا كانت الحرب المُرتقبة مُؤجّلة إلى أجل قد لا يكون طويلاً، لأسباب لها علاقة بالعديد والعدة الإسرائيلية، ناهيك عن جملة من العوامل الذاتية والموضوعية، فإنّ ذلك لا يعني أنّ الحرب الانتقامية قد سقطت عن أجندة دولة جنّ جنونها، وتمزّقت روحها، وباتت تتحسّب لغدها الملتبس أكثر من حاضرها، الأمر الذي يمكن الافتراض معه أنّ الذئاب الجريحة سوف تحشد كلّ ما تستطيع حشده من عناصر قوّة مكتسبة، لمعاودة الكرّ، ولو بعد حين، وترميم تلك الصورة المكسورة. اليوم، كلّ طرف بات أسير صورته وسرديته وخطابه ورؤيته لذاته، فلا المساندون لغزّة في وارد تحطيم مرآتهم عن أنفسهم، وتبديد ما استثمروه من صبر ودم وموارد طائلة، لتظهير جدّية وحدة الساحات، وتعزيز بنية المحور الممانع. وفي المقابل، لا تستطيع آخر دولة احتلال أن تعيش تحت وطأة خطر مصيري داهم، قد يوقف الهجرة من الخارج، ويُسرّع وتائرها العكسية من الداخل، ويُفقد الاستيطان جاذبيته إلى الأبد، ويُزعزع الدولة والجيش والمجتمع، الأمر الذي يجعل من المعقول للغاية استنتاج فرضية أنّ الحرب لدى قتلة الأنبياء والأطفال والنساء بمثابة تحصيل حاصل مؤجّل إلى حينٍ لن يكون طويلاً، لكنه مُجرّد مسألة وقت، حتميّ، ولا رادّ له في المدى المنظور.

أليس بيننا سياسي؟

محمد طلبة رضوان

انتشرت بعد انقلاب الثالث من يوليو (2013) في مصر صورة جنديٍّ من الجيش يحمل طفلاً رضيعاً. اعتلت الصورةُ واجهاتٍ إعلانيةً في الشوارع والميادين، ومنتجات فنّية دعائية تبثّها الشاشات في مدار اليوم. تختصر الصورة علاقة الحكم العسكري بالمصريين، كما يتصوّرها الحاكم، وكما يتصوّرها المحكومون كلّهم. توجد السلطة حيث يُصدّق الناس وجودها. وهي في مصر إمّا عند الجيش، أو ملقاة في الشوارع تنتظر الجيش ليلتقطها. لن أكون مُبالِغاً إذا قلت إنّ ثورة 25 يناير (2011) لم تغيّر شيئاً من هذا التصوّر، وإنّ أحداً من نُخَب السياسة المصرية «المدنية» لم يستطع أنّ يُقدّم تصوّراً لإعادة تخيّل السلطة لدى المصريين.

كانت أيام ثورة يناير الـ18 هي أعلى لحظات إحساس المصريين بذواتهم، وبتحقّقهم، وبقدرتهم في تنظيم أنفسهم. ورغم ذلك، كان الهتاف، منذ اللحظة الأولى لنزول الجيش، ومن دون توجيه أو تنسيق، «الجيش والشعب يد واحدة». انتشرت كمائن الجيش بعد انسحاب الشرطة المُهين، توقف العائدين من الميادين، وتتحدّث معهم عن خطورة ما يفعلونه على أمنهم وسلامتهم. ورغم ذلك، لم تتغيّر نظرة أغلب المتظاهرين الإيجابية إلى الجيش، أو إلى المتوقّع منه عند اللزوم. وقعت موقعة الجمل، ومرّت خيول الحكومة وجِمالها من بين جنود الجيش الذين «يُؤمّنون» مداخل الميدان، نجح بعض المُتظاهرين في القبض على الجِمال ورُكّابها من بلطجية حسني مبارك، ولم يختلفوا ثانية واحدة في حتمية تسليمهم للجيش. الجيش الذي سمح لهم بالدخول، وسمح لهم بالهجوم، ثمّ سمح لهم بعد تسليمهم له بالهروب. نفّذ قادة المجلس العسكري بعد رحيل مبارك مذبحتَي ماسبيرو ومحمّد محمود، وماطلوا في تحديد موعد الانتخابات الرئاسية، ثمّ في إعلان النتيجة المعلومة بالضرورة، وبدقّة، بسبب الفرز في اللجان الفرعية. وفي أثناء ذلك وبعده، كان رهان قطاع كبير من النُخَب السياسية، وليس الإخوان المسلمين وحدهم، على الجيش وحده. انتشرت قوّات الجيش في شوارع وميادين مصر في 30 يونيو/ حزيران 2013، وما بعدها، فاعتبر الإخوان المسلمون انتشارها حماية لشرعية الرئيس محمّد مُرسي، ورأى قطاع كبير من المتظاهرين انتشارها انحيازاً لما سمّوها «إرادة الشعب». أصدر المجلس الأعلى للقوّات المُسلّحة تحذيراً خشناً للطرفَين، فكان خطاب المنصّات في ميادين التحرير ورابعة العدوية والنهضة، وغيرها، يُشير إلى أنّ المقصود بالتحذير هو بالضرورة الطرف الآخر. أزاحت قيادات الجيش مُرسي وسجنته، ثمّ نفّذت انقلاباً تدريجياً على التجربة كلّها، على حكم «الإخوان»، وعلى جموع 25 يناير (2011)، و30 يونيو (2013)، وعلى مطالب الحكم المدني، والانتخابات الرئاسية المُبكّرة، وحتّى على خريطة الطريق التي تعهّدت بها. ورغم ذلك، ظلّ خيال الطرفَين المُتخاصمَين مُعلّقاً بالجيش.

لم يتوقّف التعويل على تقدّم الجيش في محطات التراجع كلّها، التي صنعها قيادات نظام الثالث من يوليو (2013)، الذين هم قيادات الجيش، وكان أبرز نُكاتِ العَشم الزائد انتظار الجيش لإنقاذنا من صفقة بيع جزيرتي تيران وصنافير، بلّ وترويج أنّه أنقذنا بالفعل، ونَصَبَ على المُشتري، وحصّل ثمن الصفقة ولم يُسلّم «البضاعة». ثمّ كان ما كان من تراجع في الملفّات كلّها، وتحوّلت حيوات المصريين جحيماً، وعذاباتهم روتيناً، ومعتقلاتهم «بلداً»، ومخاوفهم قارباً مثقوباً، فإذا بهم يصرخون طلباً للإنقاذ من الجيش (!)، وإذا بأصواتٍ تطالب بتدخّل الجيش، وأخرى تتوقّع البديل من الجيش، وثالثة تُبشّر بالقيادات الوسيطة... وهكذا. لا تكمن المشكلة في الجموع، فالانتقال الديمقراطي في تجاربه كلّها مهمّةُ النُخَب، فيما تمنح الجموع نُخَبَها أصواتَها ومن ثمّ الشرعية، أو أرواحها ومن ثمّ القدرة. ما يحدُث في مصر يُدلّل أنّ نُخَباً غير مؤهّلةٍ للديمقراطية، وليس شعباً غير مؤهّل. والسبب، في ظنّي، هو العجز عن سبك تصوّر سياسي واقعي قابل للتنفيذ لما بعد الجيش في مصر، إذ لا سياسيين واقعيين في هذه المدينة، فإمّا عسكر أو حالمون. والنتيجة واحدة، وعادلة، مع الأسف.

ايران وحدود اللاهوت الدستوري في المصالحة مع المغرب

عبد الحميد اجماهيري

معنيون في المغرب بتطورات الوضع السياسي في إيران، وكذلك بتقلّباته ما بين المُتشدّدين والإصلاحيين، وتوازناته بين الأيديولوجيا والسياسة، بحسب موازين القوّة. ولعلّ ما يُحدّد الموقف المغربي، شعبياً ورسمياً، ليس مدى نجاح الإصلاحيين في تغيير منظومة الحكم والسماح بالحرّيات والحقوق، وقدرة الشعب على التعبير عن نفسه، فقط، بل ما لذلك من تأثير في توجّهات الديبلوماسية الايرانية في القضايا المصيرية للشعب المغربي وقضاياه الحيوية، وفي قلبها الصحراء.

في المُسلّمات الأولى، تعهّد الرئيس الإيراني المنتخب، مسعود بزشكيان، برفع القيود عن الإنترنت، ولم يُخفِ معارضته المُطلقة دوريات شرطة الأخلاق المُكلّفة بالتثبت من تقيّد النساء بإلزامية الحجاب، على طريقة «المطاوعة» سابقاً في السعودية. تبنّى الرئيس المُصنَّف إصلاحيّاً غير قليل من حقوق الإنسان المُتعارف عليها عالمياً، ومنها تمثيل في أوسع نطاق للنساء وللأقلّيات الدينية والإثنية، خصوصاً الأكراد والبلوش. وهو ما قد يجعله يتقاسم قسطاً غير يسير من القاموس السياسي عالمياً مع المغرب، الذي يجعل منه أيضاً بلاغةً ديبلوماسيةً وسياسيةً في تحديد موقعه عالمياً.

تاريخياً، تكون الفترات الأكثر حدوداً بين الرباط وطهران هي اللحظات التي يصل فيها الإصلاحيون إلي الحكم، كما كان الأمر مع الرئيس الأسبق محمد خاتمي، الذي قاده التيّار الإصلاحي إلى الرئاسة. وقد تابعت النُخْبَة المغربية الانتخابات التي أوصلت الإصلاحي مسعود بزشكيان إلى سُدّة الرئاسة، باعتبارها ثاني أرفع منصب في الجمهورية الإسلامية، ومن يشغل كُرسيّها يصبح مُؤثّراً في السياستين الداخلية والخارجية، في وقتٍ تعرف العلاقات بين البلدين (إيران والمغرب) قطيعةً تامة، حدثت على أثر تحرّكات إيرانية مناهضة للمغرب. ومن هذا الجانب، نُذكّر بأنّ السبب

> ممّا زاد التوتّر بين طهران والرباط تصريحات قيادة «بوليساريو» بحصولها على المسيّرات الإيرانية، وتهديدها باستعمالها ضدّ المغرب

المباشر لقطع العلاقات كان ما توفّر للمغرب من حُجج ووثائق ودلائل عن تورّط سفارة إيران في الجارة الشرقية للمغرب، ومدّ الجبهة الانفصالية (بوليساريو) بالأسلحة المُتطوّرة، وتأكيد الديبلوماسية المغربية أنّ قادةً في حزب الله، أبرزهم المسؤول عن العمليات الخارجية في الحزب، والمستشار العسكري في التنظيم نفسه، والمسؤول عن التكوين العسكري واللوجستي، «تنقّلوا في مناسبات عدّة إلى تندوف منذ مارس 2017 من أجل لقاء المسؤولين في البوليساريو، والإشراف على دورات تدريبية». وممّا زاد التوتّر التصريحاتُ التي أطلقتها قيادة «بوليساريو» بحصولها على المسيّرات الإيرانية المُتطوّرة، وتهديدها باستعمالها ضدّ المغرب. وقد تزامن الجدل بشأن الموضوع مع مناقشة قضية الصحراء أمام مجلس الأمن في أكتوبر/ تشرين الأول 2022، ما دفع السفير المغربي لدى الأمم المتّحدة، عمر هلال، إلى تأكيد ذلك تحت القُبَّة الأممية، فذكر امتلاك جبهة بوليساريو مُسيّرات إيرانية الصنع، وتدريب عناصر الجبهة على يد قوّات إيرانية، وأخرى تابعة لحزب الله. وممّا زاد من تزكية التصريحات المغربية ما جاء على لسان عضو الأمانة العامة للجبهة الانفصالية، عمر منصور، حين قال، خلال زيارته في سبتمبر/ أيلول 2022 موريتانيا، إنّ «بوليساريو تعتزم استعمال طائرات مُسيّرة مُسلّحة ضدّ الجيش المغربي المرابط على طول الجدار الأمني».

ولعلّ القراءة التي يمكن من خلالها تحليل تطوّرات الموضوع بالنسبة إلى المغرب، في قضية مصيرية هي قضية الصحراء، بناء على ما سبق، هي الإجابة عن السؤال المركزي: إلى أيّ حدّ يكون الإصلاح نهجاً في عقلنة التوجهات الديبلوماسية لطهران، وتهدئة طموحاتها التي تبنيها في حالة المغرب، على التشويش على وحدته الترابية. والعودة إلى عقلانية محمد خاتمي؟... في نازلةٍ أخرى، عللت إيران قطع المغرب علاقته معها بوجود توجّه سعودي أميركي تحريضيّ ضدّها، في محاولة لتبرئة نفسها، وربط قرار الرباط بتحالفاته العربية والدولية. وبالرغم من تشديد المغرب على سياديّة قراره، يبدو من المُفيد حالياً أن يُطرح السؤال بشقّين. الأول، بعد أن جرى تطبيع العلاقات مع السعودية، ما الذي يجعل إيران تتشبث بموقفها إزاء المغرب؟ والثاني، إذا كانت أميركا في تقدير طهران من الدول التي دفعت باتجاه العلاقات المتوتّرة الحالية، إلى أيّ حدّ تبقى المعادلة قائمة وإيران تطلب المصالحة مع واشنطن، وإعادة تقدير العلاقات في أفق تطبيعها؟... سيكون الانتظار سيّد الموقف في الفترات المقبلة، وإلى حين تنجلي المواقف والمواقع يبقى الوضع المؤسّساتي حاسماً إلى حدّ ما، وهو المُتعلّق بما يمك تسميته سقف «اللاهوت الدستوري» في تحديد إمكانية تحقيق السقف المُعلن لطموحات الرئيس (المقصود باللاهوت الدستوري هنا، المعنى الذي أعطاه إياه الفرنسي أوليفييه روا، أي سلطة دينية توجّه مؤسّسات الدولة، وتهيمن عليها، وتضع لها سقفاً زجاجياً لا يمكن تخطّيه، باعتماد الديمقراطية التمثيلية وسيلةً للوصل إلى ذلك).

ونضيف، تتمثل طموحات الرئيس الجديد، كما هو معروف، في علاقات بنّاءة مع واشنطن والدول الأوروبية، وإخراج إيران من عزلتها، وإحياء الاتفاق المبرم في العام 2015 بشأن البرنامج النووي الإيراني مع القوى الدولية. والحال أنّ صلاحياته تكاد تكون معدومة في ما يخصّ الجيش، والحرس الثوري للجمهورية الإسلامية، باعتباره الجيش الأيديولوجي للنظام، وهو المُتّهم هنا في قضية العلاقات المغربية الإيرانية. وهو ما يُفسّر كذلك عجز الديبلوماسية الإيرانية، رغم قدرة الرئيس على التأثير فيها، عن التجاوب مع خطوات المغرب، قبل قطعه علاقاته معها. ومن مستلزمات تنفيذ الخطّة الجديدة للرئيس الإصلاحي، تراجع نفوذ الحرس الثوري في تصدير الثورة الإيرانية، وتغيير عقيدة البلاد الديبلوماسية في تدبير الجوار القريب والبعيد، القائم على زرع بؤر التفكّك (كما هي حالة العراق واليمن وسورية، وجزء من لبنان القتيل). وهو هدف رهين بموازين القوى الداخلية، وهو ما لم يُعطِ تقدّماً كبيراً للرئيس (حصل بزشكيان على 53,6% من الأصوات فيما حصل منافسه على 44,3 بحسب النتائج النهائية التي أعلنتها السلطات الانتخابية).

(كاتب مغربي)

الأسد من دون سيّد تي القصر

أيمن الشوفي

لم تمكث مستشارة بشّار الأسد الخاصّة، لونا الشبل، سوى أيامٍ معدودة في قسم العناية الفائقة في مستشفى الشامي بدمشق، قبل أن يُعلن النظام السوري وفاتها هناك، إذ إنّها لم تَنْجُ من (مزاعم؟) النزيف الدماغي الحاد الذي افترسها، بعد حادث السيارة الذي أخذها إلى ميتة ملتوية ذات ألغاز وتكهّناتٍ كثيرة.

والشبل جسّدت نموذجاً مثاليّاً مراوغاً للاغتناء السريع من خلال الطَوَفَانِ بملابس السلطة والنفوذ، فهي انتقت بعنايةٍ وفراسة أقرب درجٍ كهربائي صادفته قدماها، لينقلها بسرعة وذكاءٍ من القاع، إذ عملت مُذيعة في التلفزيون السوري، إلى القمّة، حيث جعلها بشّار الأسد مستشارته الخاصّة، وهي على أي حال لم تكن ابنة العائلة الثريّة المُزيّنة بالنفوذ والقوّة، وإنّما ربّت ثروتها تلك خلال 13 عاماً، وهي سنوات الثورة السورية ضدّ بشّار الأسد، الذي استقبل الشبل واحتضنها في الدائرة الصغيرة المُقرّبة إلى قلبه وعقله منذ عام 2011، حين تركت العمل في قناة الجزيرة، مُنحازة إلى النظام السوري وزعيمه، معادية الشعب السوري الثائر على الأسد، أو الرافض بصمتٍ حُكْمه. وبهذا، ليست لونا الشبل حالة دخيلة على نظام دمشق، فميلها إلى التسلّق، وإلى التحرّر

> فكرة المقايضة البراغماتيّة الضيّقة استحوذت على مزاج الشبل، فأرادت مقايضة هجاءها للثورة بمنصب مرموق تُزيّنه حساباتٌ بنكيّة

من إرث قانون الجاذبية الأرضية، جعلها ابنة هذا النوع من الأنظمة الاستبدادية، المُلوّثة بالدوغمائيّة والفساد من كلّ جانب، لذلك، سرعان ما أتقنت هذه الصبيّة المَرِحَة، المندفعة، ذات العينَين الملوَّنتَين اكتشاف الدروب والدهاليز الخفيّة داخل القصر الجمهوري، والتي أتاحت لها جَني الثراء، بل وتوسيع أبوابه، بالرغم من مسيرة حياتها القصيرة نسبيّاً (ماتت عن 49 عاماً).

لم تكن الشبل إذاً تلك الفتاة الدرزيّة النمطيّة التي تحنُّ إلى وِثَاق القبيلة، ومدلولات العُرف الاجتماعي، فتزوّجت مرّتَين من خارج مِلّتها، ولم تَزُر السويداءَ مسقطَ رأسها منذ غادرت العمل في التلفزيون السوري إلى الدوحة للعمل في قناة الجزيرة، ثمَّ إنّها، وبين تعيينها مديرة للمكتب الإعلامي في القصر الجمهوري عام 2011، ثم مستشارة خاصّة لبشّار الأسد عام 2020، لم تُضمّن في سيرتها الذاتيّة سوى تدوين مواقف وتصريحات كثيرة ذات تنظير مُتبجّح ومتعالٍ على الناس، إذ لطالما كانت تطالب المجتمعَ بـ«الصمود» والمرابطة على تخوم الجوع والفواجع والفاقة، بينما كانت تَظهَر، على غرار أسماء الأسد، مرتدية ملابسَ وساعاتٍ من ماركات عالمية غالية. وبذلك تكون الشبل قد تقمّصت شخصية بعيدة عن الإحالات الطائفيّة والإثنيّة، ولطالما أرادت أن تراوغَ، وتقول لنا إنّها شخصية هزمت قيود الطائفة والمكان، وربّما لم يكن يعنيها بشيء أن تَجني شعبية لدى طائفتها في الجنوب السوري، فكانت تميل إلى تقريع الشباب الدروز على انكفائهم عن تأدية خدمة العلم العسكرية، أو امتناعهم عن الالتحاق بقوات الاحتياط لدى الجيش، الأمر الذي جعلها مكروهة في نطاقٍ واسع داخل المجتمع الدرزي المُنغلِق، حتّى إنّها دُفِنتْ في مقبرة في شارع بغداد وسط دمشق، وليس في مقبرة عائلتها في السويداء، خلافاً لأعراف الدفن السائدة لدى الدروز، فوالدها العقيد المتقاعد عادل الشبل ماتَ غاضباً عليها بسبب خروجها عن العرف الدرزي في ما يخصّ الزواج من خارج الطائفة.

وخلال سنوات حياتها القصيرة، وسنوات ثرائها وسلطتها الأقصر، حافظت المستشارة الخاصّة ببشّار الأسد على مسافة متعالية فضّلت أن تفصلها عن الشأن العام في سورية، في حين كان التصاقها بالنظام الحاكم وزعيمه التصاقاً حميماً جدّاً، إلى درجة أنّها حملت لقب «سيّدة القصر الثانية»، وهذا ما طوّقها بإحساس مبالغ فيه من الأهمية، ساهم بطرد التواضع والتعقّل عن سلوكها الواعي ولغة لسانها المنطوقة، وجعلها أكثر انغماساً بتحصيل المنفعة من منصبها، مقارنة بأي شيء آخر. ولعلّنا نتذكر كيف كانت تمضغ العلكة باستهتار شديد، وتضحك، وهي جالسة خلف وزير خارجية النظام السابق، وليد المعلّم، أثناء مؤتمر «جنيف 2» في عام 2014، وربّما كانت في تلك اللحظات، أو في لحظاتٍ غيرها تَهمِس لنفسها بأنّ جورج بيردو مُحقٌّ للغاية في قوله إنّ السلطة السياسية قوّة في خدمة فكرة. ومن المُرجّح أن تكون فكرة المقايضة بصورتها البراغماتيّة الضيّقة قد استحوذت على مزاج سيّدة القصر الثانية، إذ أرادت أن تقايض هجاءها الثورة السورية ضدّ بشّار الأسد عام 2011، وولاءها الأعمى لطاغية دمشق، بمنصب مرموق تُزيّنه حساباتٌ بنكيّة، واستثماراتٍ عديدة، كان من بينها مطعم في دمشق، متخصّص بتقديم الطعام الروسي، افتتحته الشبل في يونيو/ حزيران عام 2022، ومن خلاله أرادت أن تتحصّن بالنفوذ الروسي في سورية، وأن تضمن إمدادها بمزيدٍ من السلطة، وهي التي شملتها عقوبات الخزانة الأميركية عام 2020 حين طاولت، بالإضافة إليها، شخصيات رفيعة في النظام السوري.

شهرٌ واحد فقط رتّب رحيل سيّدتي القصر الرئاسي في سورية، الأولى أسماء الأسد، حين انتشر السرطان في دمها (هكذا أعلنوا)، فهرعت تعتذر قاصدة العلاج في الخارج، حينها أطلّت علينا من خلال فيديو قصير ظهرت فيه أميرة باسمة، لا مريضة يحاصرها الموت في دمها، والثانية لونا الشبل، المستشارة الخاصّة لبشّار الأسد، التي كانت جنازتها متواضعة للغاية بلا حضورٍ رسمي أو شعبي، وعلى بشّار الأسد أن يتقبّل قصره بارداً هكذا، بلا سيّدتيه، وبلا خيالات كافية لتُزيح عنه عبء الاتهامات الإيرانيّة المتواصلة له ولنظامه بالتخابر مع إسرائيل، أو لتُزيّن له باللذّة ليلَهُ الطويل والمُرعب في دمشق.

(كاتب سوري)

بريطانيا بعد فوز «العمّال» في الانتخابات الثأرية

عمر كوش

أسفرت الانتخابات التشريعية المُبكّرة، التي دعا إليها رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك، عن هزيمة ساحقة لحزب المحافظين الذي يتزعّمه، وعن فوزٍ كبيرٍ لحزب العمّال بزعامة كير ستارمر، بحصوله على 412 مقعداً من أصل 650 مقعداً، ما يمنحه الأغلبية المطلقة في البرلمان الجديد، ويُمكّنه من تشكيل الحكومة البريطانية المُقبلة وحده. ومن ثم، سيحكم بريطانيا في السنوات الخمس المُقبلة، منهياً بذلك 14 عاماً من حكم «المحافظين» المملكة المتّحدة، التي بدأت مع ديفيد كاميرون عام 2010.

جرت هذه الانتخابات وسط مُؤشّرات عديدة على حدوث تغيرات في الجو السياسي العام في مختلف أنحاء المملكة، وعلى تحوّل في اتجاهات تصويت الناخبين فيها، بمختلف مكوّناتهم، حيث لم يَعُدْ كُثرٌ من البريطانيين يدينون بالولاء للأحزاب التقليدية الكبيرة، خصوصاً حزبي المحافظين والعمّال، الأمر الذي انعكس في العدد الكبير، وغير المسبوق، للمُرشّحين فيها، الذي وصل إلى 4515 مُرشّحاً، بينهم 459 مُرشّحاً مُستقلّاً، أي حوالي 10% من العدد الإجمالي للمُرشّحين، فيما بلغ إجمالي عدد المُرشّحين

> ولاءات الناخبين القديمة الموزّعة بين «العمّال» و«المحافظين»، لم تعد معياراً ثابتاً للخيارات السياسية

3321 مُرشّحاً في انتخابات ديسمبر (2019). اللافت في نتائج هذه الانتخابات خسارة شخصيات بارزة في حزب المحافظين مقاعدهم في البرلمان، منهم ليز تراس التي تولّت رئاسة وزراء بريطانيا أقصر فترة، كما هُزم وزير الدفاع غرانت شابس في دائرته الانتخابية أمام مُرشّح حزب العمّال، لكنّه ليس الوزير الوحيد من حكومة المحافظين الذي خسر مقعده، إضافة إلى خسارة المحافظين دوائر انتخابية عديدة كانت في السابق حِكراً عليهم، فيما تمكّن حزب إصلاح المملكة المتّحدة اليميني المُتطرّف، برئاسة نايجل فاراج، من دخول البرلمان للمرّة الأولى في تاريخه، بعد ثماني محاولات سابقة.

يبدو أنّ السمة الأساسية لهذه الانتخابات أنّها أكثر انتخابات اتّسمت بنزعات ثأريّة في تاريخ المملكة، ووصفتها أوساط سياسية بريطانية بالانتخابات العِقابيّة، إذ تعرّض قادة حزب المحافظين، وزعيمهم خاصة، لضربة انتقامية قويّة من الناخبين البريطانيين على سياساتهم وممارساتهم التي صنعوها في السنوات السابقة، وأفضت إلى تراكم الصراعات الداخلية التي فجّروها في داخل الحزب، وكانوا مسؤولين عن كوارث وأزمات عديدة عصفت بالمملكة، بدءاً من تولّي تيريزا ماي رئاسته. ومن بعدها، أسهم بوريس جونسون في تعميق الأزمات، ثمّ توالت الأزمات مع ليز تراس، ومن بعدهما ريشي سوناك. ولعلّ الفوز الكبير الذي حقّقه حزب العمّال في هذه الانتخابات لا يُعبّر عن حبّ الناخبين له، بقدر ما يُعبّر عن كراهيتهم حزب المحافظين.

لذلك، أراد الناخب البريطاني مُعاقبة هذا الحزب الحاكم بشدّة، ولم يغفر له مسؤوليته عن أزمات كثيرة، لا تنحصر في الميزانية المُصغّرة التي قدمتها تراس في عام 2022، وأدّت إلى زيادة رسوم الرهن العقاري وزيادة سعر الفائدة، بل تتعداها إلى الأزمات التي خلّفها «بريكست»، وتزايد الصعوبات المعيشية لعامّة البريطانيين، وارتفاع نسب التضخّم وتفشّي الفقر وانتشار الجريمة وتردّي الخدمات، وتعميق الانقسام داخل التكوينات الاجتماعية، بما ينذر بغلبة التطرّف على الأحزاب البريطانية. فضلاً عن سلسلة الفضائح التي سبّبها قادته في مرّ السنوات الـ14 السابقة، وكان جديدها أخيراً فضيحة المراهنة القذرة، التي نجمت عن قيام أعضاء في حزب المحافظين بالرهان على موعد الانتخابات العامة قبل إعلانها الرسمي.

ودخل حزب العمّال الانتخابات تحت شعار «التغيير» الذي رفعه زعيمه ستارمر، لكنّه تغيير طاول حزب العمّال أولاً، وذلك عبر نقل سياسات الحزب من اليسار إلى الوسط، واستدعى ذلك التخلّص من القادة اليساريين فيه، واتخاذ خطواتٍ مُتردّدة وسياساتٍ لا تذهب بعيداً بما يكفي لتحقيق التغيير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الذي يتخذه شعاراً للمرحلة. ولم يكتفِ ستارمر بالابتعاد عن اليسار الذي كان يرفع رايته، بل طرد رفاق الأمس، وبَطَشَ بهم واحداً تلو الآخر، في مقابل تقرّبه من جماعات الضغط، خاصّة الإسرائيلية، فتبنّى رواية إسرائيل في حرب الإبادة على قطاع غزّة، الأمر الذي أفضى إلى امتناع فئات من البريطانيين عن التصويت لحزب العمّال احتجاجاً على تأييده إسرائيل في الحرب، منتهكاً بذلك تعهّده بتعزيز السلام واحترام حقوق الإنسان. ولعلّه كان لافتاً أيضاً أنّ جيريمي كوربين الذي طرده ستارمر من حزب العمّال، استطاع الفوز بالانتخابات، والعودة إلى البرلمان مُستقلّاً.

يدور السؤول بعد فوز حزب العمّال في الانتخابات البرلمانية بشأن ما بعد الفوز في الانتخابات، ويطاول ممكنات نجاح ستارمر وحكومته في تحقيق تعهداته، وإحداث التغيير الذي ينشده عموم الناخبين البريطانيين، وعما إذا كان سيبتعد عن تنفيذ سياسات قريبة من السياسات الليبرالية للمحافظين، التي أضرّت بأوضاع الفئات الوسطى والطبقة العاملة، وعبثت بمليارات الجنيهات من أموال دافعي الضرائب، ما يعني تكرار ما فعله المحافظون الذين عاقبهم الناخبون، واستبدلوهم بساسة من حزب العمّال. لذلك، هناك تخوّفات من الوقوع في الدوامة الفارغة نفسها.

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads